مظاهر الوسطية
في مواقف الفراء اللغوية

د. فوزي حسن الشايب(*)

تمهيد

الفرّاء أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت207هـ)، الملقّب بـ «أمير المؤمنين في النحو»[1]، هو رأس الطبقة الثالثة من طبقات المدرسة الكوفيّة[2]، وتلميذ الكسائي (ت189هـ) رأس الطبقة الثانية فيها[3]. وقد كان أشهر تلاميذ الكسائي على الإطلاق، بل إنّه قد فاق أستاذه، إذ إنه على الرغم من تلمذته على الكسائي، فقد كان عقله أدقّ وأخصب من عقل أستاذه، فكان - من ثَمَّ - أبرع الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللّغة وفنون الأدب[4]. وإليه هو بالذات يعود الفضل في صقل النحو الكوفيّ وتهذيبه، كما أنّه هو الذي تكفّل بإتمام بناء صرح المدرسة الكوفيّة، وتعهّدها، وأعطاها صورتها النهائيّة[5]، وبنى منهجها على أساس علميّ سليم[6]، وكلّ «الحلول للمسائل النحوية التي كانت تنسب بشكل نموذجيّ في أدب الاختلاف إلى الكوفيّين، كانت مشتقة في معظمها من الفرّاء»[7].

وعليه، فقد كان الفرّاء أحد أهمّ رموز الكوفة العلميّة، الذين بهم تباهي وتفاخر، قال أبو بكر بن الأنباري (ت328هـ): «لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربيّة إلّا الكسائي والفرّاء، لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس؛ إذ انتهت العلوم إليهما»[8].

(*) قسم اللغة العربية - جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد أثنىٰ عليه الإمام ثعلب (ت291هـ) كثيرًا، قائلًا: «لولا الفرّاء ما كانت عربيّة؛ لأنّه حصّنها وضبطها. ولولا الفرّاء لسقطت العربيّة؛ لأنّها كانت تُتنازع، ويدّعيها كلُّ مَن أراد، ويتكلّم الناس علىٰ مقادير عقولهم وقرائحهم»[9].

وقد كان الفراء واسع الاطلاع، موسوعيّ الثقافة؛ فلم يكن يقتصر اهتمامه علىٰ اللغة؛ نحوًا وصرفًا فقط، وإنّما كان علىٰ اطّلاع جيد بمعظم معارف عصره، يؤكّد ذلك شهادة المتكلّم المعتزلي المشهور، ثُمامة بن أشرس (نحو 225هـ) التي جاء فيها: «... فجلست إليه وفاتّشته عن اللُّغة فوجدته بحرًا، وعن النحو فشاهدته نسيج وَحْدِه، وعن الفقه فوجدته فقيهًا عارفًا باختلاف القوم، وفي النجوم ماهرًا، وبالطب خبيرًا، وبأيّام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقًا»[10].

ومع أنّ الفرّاء قد نشأ وتربّىٰ في أحضان النحو الكوفي، فإنّه كان علىٰ اطّلاع جيّد أيضًا بالنحو البصريّ؛ فقد أخذ كثيرًا عن يونس بن حبيب (ت182هـ)، كما أنّه قد أفاد كثيرًا - ولا شكّ - من هرم النحو العربي الخالد، وعنوانه الأبرز؛ سيبويه (ت180هـ)، إذْ قد تُوفيّ «وتحت رأسه كتاب سيبويه»، علىٰ حسب ما تقول الروايات[11].

وعلىٰ الرغم من تلمذة الرجل للكسائيّ، لم يكن يأخذ، أو يُسلّم لأستاذه بكلّ شيء، علىٰ حسب ما يُتوقّع من التلميذ، وإنّما كان له حضوره الذاتيّ، واستقلاله الفكريّ الذي تجلّىٰ في عدد كبير من المسائل والقضايا، فلم يكن يأخذ إلّا بما يقتنع به، ولذلك فإنّه كثيرًا ما خالف أستاذه، وكثيرًا ما وافق سيبويه الرأي، علىٰ الرغم من تعصّبه الشديد عليه[12]، وكثيرًا ما خالف الاثنين معًا، فاتّخذ لنفسه موقفًا وسطًا يجمع بين التوجّهين: البصريّ والكوفيّ، موقفًا يمثّل حلقة الوصل التي يلتقي عندها ما تفرّق لدىٰ أعلام هاتين المدرستين، وذلك في عدد لا يستهان به من المسائل النحويّة والصرفيّة، ونورد في ما يأتي أبرز هذه المسائل وأهمّها.

أولا - المسائل النحوية:

1- العطف بالرفع على محل اسم «إنّ» قبل تمام الخبر:

إنّ العطف بالرفع على اسم «إنّ» قبل تمام الخبر، مسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين، تناولها أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف»[13]، حيث ناقش آراء الفريقين، وبيّن حججهما، وانتصر في النهاية - كعادته - لوجهة نظر البصريّين.

والذي عليه البصريّون، هو أنّه لا يجوز بحال من الأحوال العطف على محلّ اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر، وأوجبوا النصب، قال ابن السرّاج (ت316هـ): «وينبغي أنْ تعلم أنّه ليس لك أنْ تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلّا بعد تمام الكلام، من قِبَل أنّ العطف نظير التثنية والجمع، ألا ترى أنّ معنى قولك: قام الزيدان، إنّما هو: قام زيدٌ وزيدٌ... فالواو نظير التثنية، وإنّما تدخل إذا لم تكن التثنية، فلما لم يكن يجوز أنْ يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، ولا أنْ يعمل في المثنى عاملان، كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه... فإذا تمّ الكلام فلكَ العطفُ على اللّفظ والموضع جميعًا، وإذا لم يتمّ لم يجز إلّا اللّفظ فقط»[14].

وقد وضّح ابن السرّاج الفرق بين العطف على اللّفظ، والعطف على الموضع، قائلًا: «فالفرق بين العطف على الموضع، والعطف على اللفظ، أنّ المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنّهما كاسم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني، إذا لم يظهر عمله في الأوّل، وتصير كأنّها جملة معطوفة على جملة»[15].

هذا هو مذهبهم، فإذا ما جاء في كلام العرب خلاف هذا الذي ذهبوا إليه، التمَسوا له تخريجًا مناسبًا؛ فبصدد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى

ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 56]، قرأ الجمهور بنصب «ملائكته». ولكنْ قرأ ابن عبّاس (ت68هـ)، وعبد الوارث (ت180هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ): «ملائكتُه» بالرفع[16].

وقد اختُلف في تخريج القراءة بالرفع على وجهين:

الأوّل: هو رأي الكوفيّين - باستثناء الفراء - الذين ذهبوا إلى أنّ: «ملائكتُه» بالرفع معطوفة على محلّ اسم «إنّ». وقياسًا على هذه القراءة، أجاز الكسائي: «إن زيدًا وعمرٌو منطلقان»[17]، أي أجاز العطف على محل اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر على نحو مطّرد. وقد ذكر أبو جعفر النحاس (ت338هـ) أنّ هذا رأي انفرد به الكسائي، وأن جميع النحويين قد منعوه[18].

وفي الواقع إن ما ذكره النحاس غير صحيح، فهذا هو رأي الكسائي وجمهور الكوفيين، والدليل على ذلك هو إجازة الإمام ثعلب رفع «ملائكته» في هذه الآية، قائلًا: «يجوز، ولم نسمع مَن قرأ به»[19]، ثم أردف يقول: «ويقال: إن زيدًا وعمرٌو قائمان، وإن زيدًا وعمرًا قائمان، مثل قوله:

فإنّي وقيّارٌ بها لغريب»[20].

وإنّه لشيء غريب حقيقة، أنْ لا يسمع فاروق النحويين[21]، وصاحب العلم المستطيل[22] بهذه القراءة، على الرغم من سُعة اطّلاعه، وغزارة حفظه[23]!

وإلى جانب نصّ الإمام ثعلب الصريح على إجازة ذلك مطلقًا، فقد نصّ كلّ من السيرافي (ت368هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، والأنباري، وغيرهم، على أنّ العطف على محلّ اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر، مذهب معروف للكوفيّين[24].

والآخر: مذهب البصريّين الذين عدّوا «ملائكتُه» بالرفع ليست معطوفة - في هذه القراءة - على محلّ اسم «إنّ»، وإنّما هي مبتدأ، خبره جملة: «يصلّون». وأمّا

خبر اسم إنّ فمحذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه[25]؛ أي، دلالة: «يصلون» على: «يصلّي»، ويكون التقدير: «إنّ الله يصلّي على النبيّ، وملائكتُه يصلون على النبي»، فحذف خبر الأوّل لدلالة خبر الثاني عليه.

وقد اتّسم تخريج البصريّين هذا بشيء من الضعف؛ لاضطرارهم إلى التقدير، ولكون الأكثر في كلام العرب هو الحذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه، فبصدد الضمير في «يصلّون» في هذه القراءة، قال ابن مالك (ت672هـ): «فإن الواو إمّا عائدة على المعطوف، وهذا ممتنع؛ لأنّه من الاستدلال بالثاني على الأوّل، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأي مختلف

وهو ضعيف. وإنّما الجيّد الاستدلال بالأوّل على الثاني، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأحزاب: 35]. وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب»[26]، قال أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ): «والقرآن لا ينبغي، بل لا يجوز أنْ يُحمل إلّا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب»[27].

ولإخراج هذه القراءة من دائرة الضعف، ذهب بعضهم إلى أنّ جملة: «يصلّون» -خلافًا لما يقضي به ظاهرها - ليست خبرًا لـ: «ملائكتُه»، وإنما هي خبر لاسم «إنّ»، أي لفظ الجلالة «الله»، وأنّ الضمير في «يصلّون» عائد إلى لفظ الجلالة، وقد جمع للتعظيم وتفخيم الشأن[28]، على حدّ مجيئه في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: 99].

وبهذا التخريج تصبح هذه القراءة متمشيّة مع القاعدة، والعرف اللغويّ، ألا وهو الاستدلال بالأوّل على الثاني.

أمّا لِمَ لا يجوز عند البصريّين العطف بالرفع على اسم «إنّ» قبل تمام الخبر، فقد احتجّوا له بحجج منطقيّة، وأخرى أسلوبيّة.

فأمّا الحِجاج المنطقيّ، فقوامه أنّ العطف بالرفع على اسم «إنّ» قبل تمام الخبر، سيؤدّي إلى أنْ يعمل عاملان مستقلّان في معمول واحد. وهذا محال[29]؛ لأنّه لا يجوز أنْ يعمل في شيء عاملان[30]. وعليه، فإنّ ما أجازه الكسائي من نحو: «إن زيدًا وعمرٌو قائمان» ممتنع عندهم، وذلك لأنّ: «قائمان» ستكون في وقت واحد، خبرًا عن اسم «إنّ»، أي: «زيدًا» وعن المبتدأ: «عمرو». والعامل في خبر «إنّ» هو «إنّ» نفسها، والعامل في خبر المبتدأ هو الابتداء، وبذلك يكون «قائمان» خبرًا لمنصوب ومرفوع «فيعمل عاملان مستقلّان في العمل رفعًا واحدًا فيه، وذلك لا يجوز؛ لأنّ عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقيّ ... والأثر الواحد الذي لا يتجزّأ، لا يصدر عن مؤثّرين مستقلّين في التأثير ... لأنّه يُستغنىٰ بكلّ واحد منهما عن الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معًا، استغناؤه عنهما معًا»[31].

وأمّا الحجج الأسلوبيّة، فتتمثّل في إنكارهم أنْ يكون الضمير في «يصلّون» عائدًا - على حسب ما ذكر بعض أهل النظر- على لفظ الجلالة والملائكة معًا، وإنّما هو للملائكة خاصّة؛ لأنه لا يجوز أن يجتمع ضمير لغير الله - جلّ وعزّ - مع الله، إجلالًا له وتعظيمًا[32].

ولكنّ فريقًا آخر من العلماء، قد ردّ هذه الحجة، وقال: إنّ «واو» الجماعة عائدة على لفظ الجلالة والملائكة معًا، وإنّ هذا قول من الله شرّف به ملائكته، هذا فضلًا عن أن لِلّه سبحانه أنْ يفعل في ذلك ما يشاء[33].

وأمّا الكسائي وجمهور الكوفيّين، فاحتجوا لوجهة نظرهم بالنقل والقياس؛ أي: بالسماع والمنطق.

فأمّا النقل أو السماع، فاحتجوا بقراءة ابن عبّاس، وعبد الوارث عن أبي عمرو: «وملائكتُه» بالرفع، كما احتجّوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: 69]، حيث عطف - على حد

قولهم - «الصابئون» على اسم «إنّ» قبل تمام الخبر[34]، كما احتجوا أيضًا بما سمعه سيبويه عن بعض العرب من قولهم: «إنّهم أجمعون ذاهبون، **وإنك وزيدٌ ذاهبان**»[35]، حيث عُطف في الجملة الثانية: «زيدٌ» على اسم «إنّ» قبل تمام الخبر. ومن الشعر، احتجّوا بقول ضابئ البُرْجُمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْله فإني وقيّارٌ بها لَغريب

وبقول رؤبة بن العجّاج:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ في بلدة ليس بها أنيسُ[36]

وبقول بشر بن أبي خازم:

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ[37]

حيث عَطف فيها ثلاثتها على اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر. وممّا يعزّز وجهة نظر الكوفيّين في هذه الشواهد الثلاثة، هو أنّ كلًّا من «غريب» و «أنيس» في الشاهدين الأوّل والثاني على صيغة «فعيل»، التي تصلح للمتعدّد، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: 4]. وأمّا «بغاة» في الشاهد الثالث، فهي جمع، فلا إشكال في مجيئها خبرًا عن المعطوف والمعطوف عليه.

وممّا يقوّي مذهبهم أيضًا أنّ إعمال الثاني سيؤدّي إلى الإضمار قبل الذكْر، وهو ضعيف[38].

وأمّا القياس فأجازوا ذلك حملًا على: «لا» النافية للجنس، التي يجوز العطف على موضع اسمها قبل تمام الخبر على نحو مطّرد، كما في قولنا: «لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك». فإنِ اعترض معترض على ذلك باختلاف الحال، أي: بالتناقض الدلاليّ بين «إنّ» التي للإثبات، و «لا» التي لمطلق النفي، رُدّ عليه بأنّ العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره[39]، هذا من ناحية، ومن

ناحية أخرىٰ فإنّهم قد أجازوا العطف علىٰ محلّ اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر بسبب ما سمّوه ضعف «إنّ»، فهي لا تعمل عندهم في الخبر بعدها، وإنّما هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها[40]. ومن هنا كان العامل في خبر«إنّ» هو اسمها؛ لأنّ المبتدأ والخبر عندهم يترافعان. وعليه، فلا يلزم علىٰ مذهب الكسائي والكوفيّين كافّة، صدور أثر من مؤثّرين[41].

ومن خلال كلّ هذا الذي قدّمناه، يتّضح لنا أنّ هناك وجهتي نظر علىٰ طرفي نقيض؛ وجهة نظر سيبويه والبصريين الذين لا يجيزون ألبتّةَ العطف علىٰ موضع اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر، ووجهة نظر الكسائي وجمهور الكوفيّين الذين يجيزون ذلك مطلقًا.

ومن بين هذين الرأيين المتناقضين تولّد رأي ثالث يمثّل في الواقع تسوية، أو حلًّا وسطًا بين الرأيين السابقين، وهذا هو ما ذهب إليه الفرّاء؛ فقد أجاز العطف بالرفع علىٰ محلّ اسم «إنّ» قبل تمام الخبر وفاقًا للكسائيّ، وخلافًا لسيبويه، ولكنّه أجاز ذلك مقيّدًا لا مطلقًا، أي بشروط، خلافًا للكسائيّ، فقد اشترط لجواز هذا العطف خفاء الإعراب في اسم «إنّ»، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، فأجاز عطف «والصابئون» علىٰ اسم «إنّ» بسبب خفاء الإعراب في «الذين» وفاقًا للكسائي، ومنعه في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾؛ لظهور الإعراب علىٰ اسم «إنّ» خلافًا للكسائيّ هذه المرّة، ووفاقًا لسيبويه؛ فبصدد رفع «الصابئون» في الآية السابقة، قال الفراء: «فإنّ رفع الصابئين علىٰ أنّه عطف علىٰ «الذين». و«الذين» حرف علىٰ جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه. فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب «إنّ» ضعيفًا - وضعفه أنّه يقع علىٰ الاسم، ولا يقع علىٰ خبره- جاز رفع الصابئين»[42].

وأمّا إذا كان الإعراب ظاهرًا علىٰ اسم «إنّ» فإنه لا يجوز عنده العطف عليه بالرفع قبل تمام الخبر، قال بهذا الخصوص: «ولا أستحبّ أنْ أقول: إنّ عبد الله

وزيدٌ قائمان»؛ لتبيّن الإعراب في «عبد الله»[43]. ويرجع ذلك - على ما يبدو- إلى كراهة التخالف في الإعراب، فخبر واحد عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع[44]، وليس الأمر كذلك إذا خفي إعراب المتبوع، وقد سجّل لنا ثعلب موقف الكسائي والفرّاء قائلًا: «والفرّاء يقول: لا أقول إلّا في ما لا يتبيّن فيه الإعراب، والكسائي يقول في ما تبيّن، وفي ما لا يتبيّن»[45].

2- حكم أول المتنازعين عند إعمال الثاني:

يُجمع النحاة على أنّه إذا تنازع عاملان معمولًا واحدًا، فإنّه يجوز إعمال أيّ منهما، ولكنّهم اختلفوا في الأولويّة[46]؛ أي: أيّهما الأولى بالعمل. ومن هنا كانت هذه مسألة خلافيّة ضمّنها الأنباري كتابه «الإنصاف»، حيث عرض وجهات نظر كلّ فريق وحججه، وانتصر لوجهة نظر البصريّين[47].

أمّا البصريّون فاختاروا إعمال الثاني، واحتجّوا لذلك بالنقل والقياس؛ أما النقل فاحتجّوا بقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: 96]، وبقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: 19]، حيث أُعمل الثاني فيهما، وهو الفعل: أفرغ، واقرءوا.

ومن الشعر احتجّوا بقول الفرزدق:

ولكنّ نصفًا لو سببتُ وسبّني بنو عبد شمسٍ مِن منافٍ وهاشمِ[48]

وفي الحقيقة، إنّ المعوّل عليه في احتجاجهم هذا، هو الشاهد الشعريّ فقط، وأمّا الآيتان الكريمتان، فليس في أيٍّ منهما دليل قاطع على إعمال الثاني؛ نظرًا إلى أنّ العاملين يتوجّهان إلى المتنازَع عليه توجّهًا واحدًا، ألا وهو نصبه على المفعوليّة، والمفعول به فَضْلةٌ من جملة الفضلات، والفضلات يُترخّص فيها بأنواع من الترخّص، كالتقديم والتأخير، والحذف؛ اختصارًا أو اقتصارًا ، ومن الممكن، بل ومن المحتمل جدًّا في هاتين الآيتين، أنْ يكون الفعل الأوّل قد

أُعمل في الاسم الظاهر، وأُعمل الثاني في ضميره، ثمّ حُذف الضمير اختصارًا؛ لكونه فضلة، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال، فسَد به الاستدلال، ومن هنا قال أبو حيّان: «ولا صراحة في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾، و﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾. ولا الْتفاتَ إلى قول من قال: إنّه لو أعمل الأوّل لوجب الضمير في الثاني، وأنْ يقول: أُفرغه، واقرءوه؛ لأنّا قد ذكرنا أوّلًا جواز حذف الضمير في مثل هذا من حيث كان مفعولًا. . . وإنْ كان ذكر الضمير في مثل هذا أكثر من حذفه، فلا يكون عدمه قاطعًا بإعمال الثاني»[49].

وأمّا القياس، فاحتجّوا بأنّ الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب، فكان إعماله - من ثَمَّ - أولى، واستبداده به دون الأبعد أحقَّ[50]، وممّا يعزّز ذلك، أنّ العرب تراعي القرب على الرغم من فساد المعنى، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: «وقد حملهم قرب الجوار على أنْ جرّوا: «هذا جُحر ضبٍّ خربٍ»، ونحوه. فكيف ما يصحّ معناه؟»[51].

وإلى جانب قرب الجوار، احتجوا أيضًا بأنّ إعمال الأوّل من شأنه أنْ يؤدّيَ إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي دونما ضرورة، كما سيؤدّي أيضًا إلى العطف على الأوّل وقد بقيت منه بقيّة، وهذا كلّه خلاف الأصل[52].

وأمّا الكوفيّون فالمختار عندهم هو إعمال الأوّل، وقد احتجّوا لوجهة نظرهم بالنقل والقياس أيضًا، أمّا النقل، فاحتجوا ببعض الشواهد الشعرية، منها قول امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

حيث أعمل الشاعر - كما هو ظاهر - الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: «قليلًا» بالنصب. وبقول الآخر:

ولمّا أنْ تحمّل آلُ ليلى سمعتُ ببَيْنِهم نَعَبَ الغرابا[53]

وأمّا منطقيًّا، فاحتجّوا لذلك بأنّ الأوّل هو أوّل الطالبين، فاحتياجه إلى الاسم الظاهر أسبق من احتياج الثاني إليه، فإعماله - إذًا - أقوى لقوّة الابتداء والعناية به، وكلام العرب خير شاهد على ذلك؛ فالأكثر في كلامهم أنّه متى اجتمع طالبان وتأخّر عنهما مطلوب، يتوجّه إليه كلّ واحد منهما، ويطلبه من جهة المعنى، كان التأثير للمتقدّم منهما، ودليل ذلك أنّ القسَم والشرط متى اجتمعا، فإنّ العرب - في الأغلب الأعمّ - تجعل الجواب للأوّل، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأوّل عليه، فتقول: إنْ قام زيد والله يقمْ عمرو، و والله إنْ قام زيد ليقومنّ عمرو» ، وعلى هذا ينبغي أنْ يكون الاختيار إعمالَ الأوّل[54]. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإنّ إعمال الثاني، سيؤدي إلى الإضمار قبل الذكْر[55]، وهذا مبدأ مرفوض ألبتّة، وشريعة منسوخة عندهم.

وقد انتصر أغلب النحويّين لمذهب البصريّين، فعدّوه الرأي الصحيح؛ لأنّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأوّل، ومع قلّة إعمال الأوّل، فإنّه لا يكاد يوجد إلّا في الشعر، «وللشعر ضرورات خاصّة به، وللشعراء حريّة التصرّف في التقديم والتأخير، والذكْر والحذف؛ لأنّهم أمراء الكلام»[56]، بخلاف إعمال الثاني فإنّه كثير الاستعمال في النثر والشعر على حدّ سواء. وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقلّ[57]، قال الرضي الإستراباذي: «ولا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم»[58]. هذا فضلًا عن أنّ الإضمار قبل الذكْر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير، كما في إضمار الشأن والقصة والحديث[59].

وإذا ما عرفنا مواقف البصريّين والكوفيّين بصدد الأَوْلى بالعمل، قلنا إنْ المتنازعَين إمّا أنْ يكونا متفقي العمل، نحو: قام وقعد زيد، ونحو: قابلت وصافحت زيدًا، وإمّا أنْ يكونا مختلفي العمل، نحو: أكرمت وأكرمني محمّدٌ، وأكرمني وأكرمت محمدًا.

فإن كانا متفقي العمل نصبًا، نحو: قابلت وصافحت زيدًا، فإن النحاة يجمعون على أنّه يجب إهمال الأوّلُ من العمل إذا أعملنا الثانيَ، لئلا يؤدّيَ إعماله إلى الإضمار قبل الذكْر، والفضلة يترخّص فيها عادة بوجوه كثيرة، منها الحذف، فتحذف.

أمّا إذا كانا متفقي العمل رفعًا، نحو: «قام وقعد زيد» فإنْ أعملنا الثانيَ في الاسم الظاهر، فقد اختلف النحاة بشأن الأوّل على ثلاثة أوجه[60]:

أوّلها: يمثل وجهة نظر البصريّين الذين يوجبون إعمال الأوّل في ضمير الاسم الظاهر، وإن أدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكْر، لكونه عمدة؛ فاعلًا، والفاعل لا يجوز حذفه عندهم بحال من الأحوال؛ إذ لا يتصوّر وجود فعل بدون فاعل[61]. وقد علّل ذلك ابن عصفور (ت669هـ) قائلًا: «وإنّما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنّه لا يخلو من أحد أمرين؛ أوّلهما: أنْ يُحذف حَذْفَ اقتصار، والآخر، أنْ يُحذف حَذْفَ اختصار. أمّا الاقتصار فلا يُتصوّر؛ لأنّك لو قلت: «قام»، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أنْ تقدّره، لكنت قد تكلّمت بغير مفيد. وأمّا حذف الاختصار فلا يُتصوّر أيضًا؛ لأنّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد»[62].

وثانيها: وهو ضد الأوّل. وضدّ وجوب الإعمال، وجوب الإهمال. وهو رأي الكسائي[63]، فقد أوجب حذف الفاعل من الأوّل عند إعمال الثاني؛ هربًا من الإضمار قبل الذكْر، الذي يعدّ شريعة منسوخة عند الكوفيّين، وخطًّا أحمر لا يجوز تجاوزه. وبهذا يبدو لنا الكوفيون أكثر تمسكًا بالقاعدة من البصريين، وبعبارة أخرى: أكثر معيارية منهم.

وإلى جانب القاعدة احتجّ الكسائي لوجهة نظره بالاستعمال أيضًا، فقد ورد الاستعمال بذلك في مواطن، منها، قول علقمة بن عَبْدة[64]:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذّت نَبْلَهم وكليب

حيث أعمل الشاعر الفعل الثاني: «أرادها»، في الاسم الظاهر: «رجال»، وأهمل الأوّل؛ إذْ لو أعمل الأوّل في ضميره لقال: «تعفّقوا». ولو قلنا: إنّه أعمل الأوّل في الاسم الظاهر، لم يصحّ؛ لأنّه لو فعل ذلك لوجب عليه أنْ يُعمل الثانيَ في ضميره مطلقًا باتّفاق، عمدة كان أو فضلة؛ نظرًا إلى أنّه لا يترتّب على ذلك إضمار قبل الذكْر، ولوجب أنْ يقول: «وأرادوها»، فثبت له أنّ الشاعر أعمل الثانيَ، وأهمل الأوّل، فلم يُعْمِلْه في ضميره.

ولم يسلّم كلّ من ابن عصفور (ت669هـ) وابن مالك للكسائي بحذف الفاعل ههنا، وخرّجا هذا الشاهد وأمثاله تخريجًا يتّسم بالتكلّف والبعد، قائلين: إنّ هذا الشاهد وأمثاله قد تتخرّج على أنْ يكون الشاعر قد أعمل الفعل الأوّل في الاسم الظاهر، أي: «رجال»، وأعمل الثانيَ في ضميره، على أنْ يكون الضمير فيها عائدًا على الجمع بلفظ المفرد، لا الجمع، فاستتر - من ثَمَّ - كما يستتر في حال الإفراد، فكأنّ الشاعر قد قال: تعفّق بالأرطى رجال، وأرادها هو، أي: جمعهم[65].

وهذا في رأينا مجرّد تمحُّل وتكلُّف، بل هو تخريج متهافت، ومرفوض؛ لأنّه مبنيّ على أساس إعمال الأوّل. ولكنْ لا يوجد أيّ دليل ألبتّة على ذلك، بل الظاهر أنّ الشاعر قد أعمل الثانيَ، ولذا فإنّ تخريجه على أساس إعمال الأوّل ما هو إلّا تحكّم واعتباط ليس غير. هذا فضلًا عن أنّ كلًّا من ابن عصفور وابن مالك قد نصّا على أنّ إعمال ثاني المتنازعين هو الصحيح، والأكثر في الاستعمال[66]، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد نصّ ابن مالك نفسه على أنّ الإتيان بضمير جماعة الغائبين كضمير الغائب المفرد قليل[67].

ومن الشواهد التي تشهد للكسائي أيضًا، قول الآخر[68]:

فإنْ كان لا يرضيك حتّى تردّني إلى قطريّ لا إخالك راضيا

حيث حُذف في هذا البيت كلّ من اسم «كان»، وهو فاعل في المعنى، وفاعل: «يرضيك» أيضًا. وقد ردّ ابن عصفور الاحتجاج بهذا الشاهد بالطريقة نفسها التي رُدّ بها الشاهد السابق، فذهب إلى أنّه لا حجّة فيه؛ لاحتمال أنْ يكون الشاعر قد أضمر الفاعل لدلالة «راضيًا» عليه، وكأنّه قال: لا يرضيك مُرْضٍ، ولأنّه قد عُلم على من يعود، كأنّه قال: لا يُرضيك هو، أي: شيء[69]. ولكنْ هذا مجرّد احتمال، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال فسَد به الاستدلال.

وعمومًا فقد أنكر النحاة على الكسائي إجازته حذف الفاعل، ووصفوه بأنّه قد أحال في قوله هذا[70]؛ لأنّ الفاعل لا يجوز حذفه عند البصريين بحال من الأحوال، ومن هنا فقد خطّأه أبو علي الفارسيّ (ت377هـ)[71] في هذا؛ لأنّ حذف الفاعل على رأي هؤلاء شيء غير معروف من كلام العرب[72]. هذا فضلًا عن أنّ حذفه أشنع - عندهم - من الإضمار قبل الذكْر؛ لأنّ الإضمار قبل الذكْر، قد جاء بعده ما يفسره في الجملة[73]؛ فالقول بأنّ الفاعل مضمر على شريطة التفسير أولى عندهم من أنْ يقال: إنّه محذوف؛ لأنّ المضمر بمنزلة المظهَر، وجارٍ مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك[74].

وإنّه لغريب حقًّا أنْ ينكر النحاة على الكسائي قوله بحذف الفاعل، مع أنّه قد ورد عنهم حذفُه في غير موطن؛ فقد ذكر ابن هشام (ت761هـ) أنّ الفاعل يطّرد حذفه في أربعة مواطن[75]، منها: المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: 14-15]، ومنها فاعل «أفْعِل بِـ» في التعجب، إذا دلّ عليه مقدّم مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: 38]. وعليه، فليكنْ حذفه من أوّل المتنازعين - لدلالة متأخّر مثله عليه - من جملة مواطن حذف الفاعل، وما المانع، طالما أنّ مبدأ الحذف ثابت عندهم؟ وفي الواقع إنّ مبدأ عدم جواز خلوّ الفعل من الفاعل، قد أوقع البصريّين في مأزِق كبير في هذا الباب.

وعلى كلٍّ، لم يعدم الكسائي أنّ يجد من ينتصر له، ويأخذ برأيه، قديمًا وحديثًا؛ فقديمًا انتصر له ابن مضاء القرطبيّ (ت591هـ)، الذي وازَن بين رأي الكسائيّ هذا، ورأي سيبويه والبصريّين، ورجّح رأي الكسائيّ قائلًا: «وأمّا أيّ الرأيين أحقّ؟ فرأي الكسائيّ؛ لأنّ غيره يقول: لا يجوز؛ لأنّ الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان. فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه»[76].

وحديثًا، انتصر له إبراهيم مصطفى (1888-1962م)، الذي ضمّ كلًّا من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد، هو المسند إليه[77]، وجعل أحكامهما - من ثَمَّ- واحدة؛ فكما يجوز حذف المبتدأ، كذلك يجوز حذف الفاعل. ووصف تفريق القدماء بينهما بأنّ المبتدأ يجوز حذفه، والفاعل لا يجوز حذفه، بأنّه تفريق اعتباطيّ ينسجم مع صناعة النحاة في الإعراب، أي هو من صنعة الاصطلاح النحويّ ليس غير، كما أنّه مُبعِد عن فهم الأساليب العربيّة[78]، وعدّ قولهم بالفاعل المستتر، وعدم التسليم بجواز حذفه، بأنّه مجرّد اصطلاح نحويّ، لا أثر له في القول، وعليه، فلا وجه لالتزامه[79].

وثالثها: هو رأي الفراء، الذي وقف فيه موقفًا وسطًا بين الكسائي وسيبويه، أي جمع بينهما؛ ففي نحو: «قام وقعد زيدٌ» لم يقبل بإعمال الأوّل في ضمير الاسم الظاهر، لئلا يؤدّيَ ذلك إلى الإضمار قبل الذكْر، وفاقًا للكسائيّ، وخلافًا لسيبويه، ولكنّه لم يقبل أيضًا بحذف الفاعل خلافًا للكسائيّ هذه المرّة، ووفاقًا لسيبويه، فلم يقبل بفكرة إهمال الأوّل؛ لأنّ الفاعل عنده لا يُحذف، ولذا قال: إنّ الاسم الظاهر: «زيدٌ» في هذه الجملة وأشباهها فاعل للفعلين معًا، شريطة أن لا يكون العامل الثاني معطوفًا على الأوّل بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى، نحو: قام أو قعد زيدٌ[80]. ففي هذه الحالة لا يكون الفعلان - عنده - عاملين معًا في الفاعل؛ لأنّ «أوْ» إنّما تكون لأحد الشيئين أو أحد الأشياء فقط.

وكما هوجم رأي الكسائيّ، فقد هوجم رأي الفرّاء هذا أيضًا؛ لكونه - من ناحية - مخالفًا - عندهم - لكلام العرب[81]؛ فقد ورد عنهم في الاستعمال إعمال الثاني، قال طفيل الغنويّ[82]:

وكمتًا مُدمّاة كأنّ متونها جرىٰ فوقها واستشعرت لونَ مُذهب

وإذا كان يشفع للفرّاء روايته لهذا البيت برفع «لونُ»[83]، فإنّ رواية سيبويه والثقات له بالنصب، تسبّب إشكالًا له؛ لأنّ رواية الثقة لا سبيل إلىٰ ردّها؛ إذ لا سبيل إلىٰ ردّ ما ثبت عن العرب.

ولأنّه - من ناحية أُخرىٰ - يؤدّي عند المعارضين إلىٰ كسر قاعدة مطّردة معروفة في كلامهم، ألا وهي أنّ «كلّ عامل لا بدّ له من أن يُحدث إعرابًا»، ولذلك سُمّي عاملًا[84]، قال أبو علي الفارسيّ: «وهذا الذي أخذ به، وترك قول الناس إليه[85]، أبعد من الأقوال التي تركها؛ وذلك أنّه لا يخلو في قوله: الفعلان كفعل واحد، وجعله إيّاهما بمنزلة؛ من أنْ يكون رفع الفاعل بالفعلين أو بأحدهما، أو جعلهما جميعًا كالشيء الواحد؛ فإنْ كان رفع الفاعل بالفعلين فذلك ممتنع؛ لأنّا لا نعلم فاعلًا عمِل فيه فعلان في موضع واحد»[86]. وأنكر عليه ذلك أبو حيّان أيضًا، قائلًا: «وعلىٰ قوله إنّ العاملين عمِلا معًا في هذا، يلزم أنْ يكون كلّ واحد منهما لم يُحدث إعرابًا، إذ الإعراب إنّما أحدثه العاملان معًا، لا أحدهما، فيكون كلّ واحد منهما حينئذ لم يُحدث إعرابًا، فيلزم خرم قاعدة قد استُقرئ اطّرادها في كلام العرب، وما يؤدّي إلىٰ مثل ذلك مرفوض»[87].

وقد أنكروا عليه رأيه هذا أيضًا، بأنّه لو جاز أنْ يكون الفعلان عاملين في: «زيد» لجاز أنْ يُبدل من أحدهما ما يوجب نصب «زيد»، فيقال: «ضربت وضربني زيدٌ»، فيكونا جميعًا عاملين في: «زيد». وهذا فاسد[88]؛ ولأنّ اجتماع المؤثرين التامّين علىٰ أثر واحدٍ مدلولٌ علىٰ فساده في الأصول. وهم يُجْرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقيّة[89].

وقد بالغ أبو علي الفارسيّ كثيرًا في معارضته لرأي الفرّاء، فذهب إلى أنّ رأي الكسائيّ - على الرغم من خطئه عنده - أشبه، وإلى الصواب أقرب من رأي الفرّاء، معلّلًا ذلك بأنّ الكسائيّ له أنْ يقول: «شبّهت الفاعل بالمبتدأ، فحذفته من حيث اجتمعا في أنّ كل واحد منهما محدّث عنه، وإنْ كان الفاعل لا يشبه المبتدأ»[90].

ولكنْ، على الرغم من كلّ هذه الاعتراضات والطعون، فإنّ رأي الفراء هذا يمثل من وجهة نظرنا تسوية، أو حلًّا وسطًا بين وجهتي نظر على طرفي نقيض، كما أنّ فيه إلى جانب ذلك تخلّصًا واضحًا من معياريّة البصريين من جهة، ومن بُعد رأي الكسائي من الجهة الأخرى؛ ولهذا فإنّه لم يعدم أنْ يجد له من يستحسن رأيه، وينصره قديمًا وحديثًا؛ فقديمًا، نوّه به ابن مالك، قائلًا: «والذي ذهب إليه غير مستبعد، فإنّ نظيره قولك: زيد وعمرو منطلقان، على مذهب سيبويه، فإنّ خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر. فيلزمه أنْ يكون: «منطلقان» مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنّهما يقتضيانه معًا»[91].

وأمّا حديثًا، فقد أشاد برأي الفرّاء، ونوّه به، وتبنّاه عميد الأدب العربيّ؛ طه حسين (1889 - 1973)، وعدّه مظهرًا من مظاهر التيسير الممكن، الذي لا يمسّ جوهر اللّغة في شيء، بل يجعلها ملائمة، وتستجيب للتطوّر في العصر الحاليّ[92].

وقد أشاد برأيه هذا، وزكّاه أيضًا، مهدي المخزومي (1919-1993م)، وذلك حيث قال: «ويبدو للدارس أنّ رأي الفرّاء وجيه مقبول؛ لأنّه كما يتعدّد الفاعل في نحو: «يحسن زيد وعمرو»، يتعدّد الفعل في: «يحسن ويسيء ابناك». وليس في الاعتبارات اللغوية ما يمنع من ذلك، ويكون: «ابناك، فاعلًا للفعلين جميعًا»[93].

وأمّا إذا كان المتنازعان مختلفين في العمل، في نحو: «أكرمني وأكرمت محمّدًا»، وأشباهها، فإنّه لا يجوز عنده - بحال من الأحوال - أنْ يكون الاسم الظاهر معمولًا للفعلين كليهما؛ لاختلاف جهتي العمل. وقد وجد الفرّاء نفسه ههنا أمام معضلة لغوية؛ ذلك أنّ إعمال الثاني سيضطره إمّا إلى إعمال الأوّل في ضميره كما يرى سيبويه، فيؤدّي إلى الإضمار قبل الذكْر، وهو مرفوض عنده ألبتّة، وإمّا إلى حذف الفاعل من الأوّل وإهماله كما يرى الكسائي، وهو مرفوض عنده كذلك، فهو - إذًا - أمام أمرين أحلاهما مرّ، كما يقال، أو أمام مشكلة مُذكّرة بقسمة الأعشى، وهي قوله:

فقال ثكِّل وغدْر أنت بينهما فاختر وما فيهما حظٌّ لمختار

فماذا يصنع؟

وهنا اختلف النقل عن الفرّاء في هذه المسألة، فابن الحاجب (ت646هـ)، وأبو حيّان نقلا عنه أنّه يوجب إعمال الأوّل فيهما[94]، كراهة الإضمار قبل الذكْر، أو كراهة حذف الفاعل. وهذا يعني أنّه يمتنع عنده أنْ نقول: «أكرمني وأكرمت محمدًا»، وأنّه يتعيّن علينا أنْ نقول: «أكرمني وأكرمته محمدٌ»، قال ابن الحاجب: «لمّا رأى المسألة لا تخلو من أحد أمرين، كلّ واحد منهما على خلاف الأصول، حكم بمنعها؛ لأنّه إنْ أضمر، أضمر قبل الذكْر، وإنْ حذف حذف الفاعل، فأوجب إعمال الأوّل فيهما»[95]. وقال أبو حيّان: «والفرّاء في مثل هذه يوجب إعمال الأوّل»[96]، ثم أردف يقول: «ولم يرو أحد من العلماء المتقدّمين - في ما علمت - في مثل هذه المسألة عن الفرّاء إلّا إيجاب إعمال الأوّل»[97].

وفي مقابل نقل كلّ من ابن الحاجب وأبي حيّان، ذهب كلّ من ابن مالك والرضي الإستراباذي إلى أنّ النقل الصحيح عن الفرّاء في هذه المسألة هو وجوب الإتيان بالضمير منفصلًا بعد المتنازع فيه، هكذا: «أكرمني وأكرمت زيدًا هو»،

و «أكرمني وأكرمت الزيدين هما»[98]. وذلك تفاديًا للممنوعين عنده؛ ألا وهما: الإضمار قبل الذكْر، وحذف الفاعل.

3- مجيء الجملة فاعلًا:

الفاعل عند البصريين لا يكون إلّا اسمًا أو ما هو في حكم الاسم، ولا يجوز - بحال من الأحوال - أنْ يكون جملة. وقد دلّل أبو علي الفارسي على عدم جواز ذلك، بقوله: «الدلالة على أنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل، أنّ الفعل نكرة، كما أنّ الأحوال والتمييز نكرة، وأنّها لا تتعرّف أبدًا، كما لا تتعرّف الحال والتمييز أبدًا. فكما لا يُجعلان فاعِلَين؛ لأنّ الفاعل ممّا يلزم إضماره، وإذا لزم إضماره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تُقَمْ مُقام الفاعل؛ لأنّها لو أقيمت مُقامه لزم إضمارها، والكناية عنها. وإضمارها والكناية عنها لا يصحّ؛ لأنّها لا تكون معارف، ألا ترى أنّها أبدًا مستفادة؟»[99].

وفي المقابل، ذهب الكوفيّون إلى جواز وقوع الجملة فاعلًا؛ مطلقًا على رأي هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ)، وثعلب، وجماعة من الكوفيين، حيث أجازوا أنْ يسند الفعل إلى الفعل، وأنْ تكون جملة: «يقوم زيد» في: «يعجبني يقوم زيد» فاعلًا للفعل «يعجبني»[100].

وبين مطلق المنع عند البصريين، ومطلق الجواز عند قطاع كبير من الكوفيّين، اتّخذ الفراء له موقفًا وسطًا، فأجاز وقوع الجملة فاعلًا على نحو مقيّد لا مطلق، وذلك بتوافر شرطين هما:

1- أنْ تكون الجملة المسند إليها قلبيّة.

2- أنْ تكون الجملة مقترنة بأداة معلّقة، نحو: «ظهر لي أقام زيد، وعُلم هل قعد عمرٌو»، قال الفرّاء في هذا: «وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرٌو،

فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنّك قلت: تبيّن لي ذلك»[101]. وحُمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: 45]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: 26]، وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: 35][102].

فبتوافر هذين الشرطين يجوز عند الفرّاء مجيء الجملة فاعلًا، وفاقًا لأبناء مدرسته من الكوفيّين، وخلافًا للبصريّين، وبدون ذلك، يمتنع وقوعها فاعلًا، وفاقًا للبصريّين هذه المرّة، وخلافًا لمن أجاز ذلك من الكوفيّين.

وقد طعن ابن هشام على الشرط الثاني؛ لأنّ أداة التعليق أنْ تكون مانعة من وقوع الجملة فاعلًا، أجدر بها من أنْ تكون مجوّزة لذلك. هذا إضافة إلى أنّه لا وجه لأنْ يُعلّق الفعل عما هو كالجزء منه[103]، ونصّ على أنّ الصواب خلاف ذلك[104]، ولكنّه استدرك، قائلًا: «وبعد، فعندي أنّ المسألة صحيحة، ولكنْ مع الاستفهام خاصّة، دون سائر المعلّقات، وعلى أنّ الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أنّ المعنى: ظهر لي جواب أقام زيد، أي: جواب قول القائل ذلك»[105].

4- ناصب الفضلات:

اختُلف في ناصب الفضلات على ثلاثة أوجه:

الأول: هو رأي البصريّين الذين يرون أنّ العامل فيها هو الفعل؛ لأن العمل للأفعال، قال ابن عصفور: «العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنّ الأفعال كلّها عاملة، وأمّا الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلّا ما أشبه الأفعال، فدلّ ذلك على أنّ العمل كحقّ للأصالة إنّما هو للفعل، فما وُجد من الأسماء والحروف عاملًا فينبغي أنْ يُسأل عن الموجب لعملها»[106]. وعليه، «فالفعل هو المقتضي للفضلات»[107].

والثاني: هو رأي هشام بن معاوية الضرير من الكوفيين، الذي ذهب إلى أنّ العامل فيها هو الفاعل وحده[108]؛ نظرًا إلى أنّ نصبها يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العِلّيّة[109]. وقد وصف الرضيُّ الإستراباذي رأيه هذا بأنّه ليس ببعيد؛ لأنّه جعل الفعل الذي هو الجزء الأوّل - بانضمامه إليه - كلامًا، فصار غيره من الأسماء فضلة[110].

والثالث: هو رأي الفرّاء، الذي اتّخذ موقفًا وسطًا بين الرأيين السابقين، فالعامل في الفضلات عنده ليس الفعل وحْده، ولا هو الفاعل وحْده، وإنّما هو الفعل والفاعل معًا[111]. وحجّته في ذلك أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد. ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[112]. وقد وصف الرضي رأيه هذا بأنّه قريب؛ لأنّه بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معًا سبب كونها فضلة، فيكونان أيضًا سبب علامة الفضلة[113].

5- العامل في المجرور بعد «حتّى»:

اختُلف في عامل الجر في الاسم المجرور بعد «حتّى»، على ثلاثة أوجه، هي[114]:

(أ) وجهة نظر البصريّين الذين يرون أنّ عامل الجرّ هو «حتّى» نفسها، فهي عندهم حرف جرّ بالأصالة.

(ب) وجهة نظر الكسائيّ الذي يرى أنّ «حتّى» لا تخفض، وإنّما الخفض بـ: «إلى» مضمرة بعدها أو مظهرة؛ فيقال: «أكلت السمكة حتّى إلى رأسها».

وقد أنكر السيرافي على الكسائي رأيه هذا، قائلًا: «والذي ذكره الكسائيّ من إضمار «إلى» بعد «حتّى» شيء منكر، لا يُعرف... ويدلّ على أنّها هي الخافضة قولهم: حتّامَ وحتّامهْ، وإلامَ وإلامَهْ، وأصلها: حتى ما، و «ما» للاستفهام. ولا تسقط عنها الألف إلّا أنْ يدخل عليها خافض، فعُلم بذلك أنّ «حتّى» خافضة»[115].

(ج) وجهة نظر الفرّاء. التي تمثّل في الحقيقة تسوية، أو حلًّا وسطًا بين الرأيين السابقين؛ فـ: «حتّىٰ» عنده هي الجارّة لِما بعدها وفاقًا للبصريّين وخلافًا للكسائي، ولكنّها ليست جارة بالأصالة كما يرىٰ البصريّون، وإنّما هي جارّة بالنيابة عن حرف الجرّ: «إلىٰ»[116]. قال السيرافي: «قال الفرّاء وأصحابه: «حتّىٰ» من عوامل الأفعال، مجراها مجرىٰ «كي» و «أنْ»، وليس عملها لازمًا في الأفعال، إذْ كان يبطل في: «سِرْتُ حتّىٰ صبَحت القادسيةَ، ودُفعت حتّىٰ وصلت إلىٰ الأمير». ثم لمّا صحِبت «إلىٰ» خفضت الأسماء لنيابتها عن «إلىٰ»، وأنّها إذا عملت في الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل في الفعل»[117].

وقد ردّ ابن يعيش (ت643هـ) رأي الفرّاء هذا، قائلًا: «وهو قول واهٍ، فيه بُعد؛ لأنّه يؤدّي إلىٰ إبطال معنىٰ «حتّىٰ»؛ وذلك أنّ باب: «حتّىٰ» في الأسماء أنْ يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها، وداخلًا في حكمه ممّا يستبعد وجوده في العادة، كقولنا: قاتلت السباع حتّىٰ الأُسود. فقتاله الأُسود أبعد من قتاله لغيره ... ولو جعلنا مكان «حتّىٰ» «إلىٰ» لما أدّىٰ هذا المعنىٰ»[118].

6- حقيقة «حاشا»:

اختُلف في «حاشا» علىٰ ثلاثة أوجه[119]:

(أ) مذهب سيبويه وأكثر البصريّين أنّها حرف جرّ دالّ علىٰ الاستثناء، قال سيبويه: «وأمّا «حاشا» فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده، كما تجرّ «حتّىٰ» ما بعدها، وفيه معنىٰ الاستثناء»[120]. وقد استُدل علىٰ حرفيّتها بقولهم: حاشاي، ولو كانت فعلًا، لقالوا: حاشاني، بنون الوقاية[121].

(ب) مذهب بعض الكوفّيين والمبرّد أنّها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة: عدا زيدًا، وخلا زيدًا.

(ج) مذهب الفرّاء الذي يرىٰ أنّها فعل استعمل استعمال الحروف فحذف فاعلها، والجر بعدها بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال. فالأصل في «حاشا زيدٍ» عنده هو: «حاشا لزيدٍ»، ثم أسقطت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها[122]. ورأيه هذا يجمع - كما هو ظاهر - الرأيين السابقين في رأي واحد.

وقد أنكر النحاة علىٰ الفرّاء هذا الذي ذهب إليه، وعدّوه فاسدًا، أو كالمحال؛ لأنّ الفعل لا يكون بدون فاعل. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرىٰ فإنّه قد أثبت الجرّ بحرف مقدّر، وهو نادر[123].

7- تقديم معمول الجزاء المنصوب عليه:

ذكر الصفّار (بعد 630هـ) أنّ في هذه المسألة ثلاثة أقوال، هي[124]:

الأوّل: هو المنع مطلقًا.

الثاني: هو الجواز مطلقًا، كائنًا ما كان. وهو ما ذهب إليه الكسائي، واستشهد علىٰ ذلك بقول طُفيل الغنويّ:

وللخير أيّام فمن يصطبر لها ... ويعرفْ لها أيّامَها الخيرَ تُعقبِ

حيث قدّم معمول الجواب المنصوب: «الخيرَ» علىٰ الجواب: «تُعقب». ولكنّ تلميذه الفرّاء خرّج المنصوب «الخيرَ» علىٰ أنّه نعت لـ: «أيّامَها»، أي: أيّامها الطيّبة وليس معمولًا لـ: تُعقب[125].

وقد أُنكر علىٰ الفرّاء تخريجه هذا، ورُدّ من ناحيتين[126]:

الأولىٰ: أنّ المقصود بالأيّام في هذا البيت هو الشدائد المتعلّقة برياضة الخيل، ومقاساة أهوالها، فلا طيب بالشدائد علىٰ النفس، والقرينة هي: استعمال الصبر.

والأخرى: أنّ الفعل: «تُعقب» فعل متعدّ، فلا بدّ له من مفعول، والفعل ههنا ليس منزّلًا منزلة اللازم، فإذا كان «الخير» صفة لـِ: «أيّامها»، لا يُعلم ما الذي تُعقبه الخيل.

الثالث: التوسط بين مطلق المنع ومطلق الجواز، وهو ما ذهب إليه الفرّاء، فيجوز عنده تقديم معمول الجواب عليه وفاقًا للكسائي، ولكنْ مقيّدًا لا مطلقًا، وذلك بشرط أنْ يكون المعمول جارًّا ومجرورًا فقط، كما في نحو: «إنْ تنطلقْ بزيدٍ تمرّ». وأمّا إذا كان المعمول مفعولًا صريحًا، نحو: إنْ تنطلق خيرًا تصبْ، فيمتنع تقديمه[127]، خلافًا للكسائي، ووفاقًا لجمهور النحاة. وهو في رأيه هذا يجمع كما هو واضح بين الرأيين السابقين.

8- حكم «هو» في نحو: «ظننت زيدًا هو القائم أبوه»:

إذا كان «هو» مطابقًا للاسم قبله، وجاء بعده مشتقٌّ رافع للسببي، كما في المثال السابق، فقد اختُلف فيه؛ أهو ضمير منفصل يُعرب مبتدأً، أم هو ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب؟ فكانت هناك ثلاثة آراء:

أمّا **البصريون** فذهبوا إلى أنّه تتعيّن فيه الابتدائيّة؛ أي هو ضمير منفصل، وما بعده خبر عنه، ولا يجوز أنْ يكون ضمير فصل، لا محلّ له من الإعراب.

وأمّا **الكسائي** فذهب إلى جواز كونه ضمير فصل.

وأمّا **الفراء** فقد فصّل؛ أي ذهب مذهبًا وسطًا، جمع فيه بين الرأيين السابقين؛ فإذا كان المشتق خلفًا من موصوف فهو عنده ضمير فصل وفاقًا للكسائي، وإذا لم يكن المشتق خلفًا من موصوف فهو ضمير منفصل يعرب مبتدأً، خلافًا للكسائي، ووفاقًا للبصريّين[128].

9- حكم المرفوع في: «كان قائمًا زيدٌ»

اختُلف في رافع «زيد» في الجملة السابقة، على ثلاثة أقوال، هي[129]:

(أ) قول البصريّين، الذين يعدّونه مرفوعًا بـ: «كان» على أنّه اسمها.

(ب) قول الكسائي ومن ذهب مذهبه، أنّ «زيدٌ» يجب أنْ يكون مرفوعًا بـ: «قائمًا»، أي: بخبر «كان». وأمّا «كان» ففيها ضمير مجهول، هو اسمها. ويرجع ذلك إلى أنّ الكوفيّين يمنعون تقدّم خبر «كان» على اسمها إذا كان مشتقًّا؛ لأنّ المشتقّ فيه ضمير الاسم، وتقدّمه على الاسم، يؤدّي إلى الإضمار قبل الذكْر، وهو مرفوض عندهم[130].

(ج) قول الفرّاء، الذي هو في حقيقته جمْع بين الرأيين السابقين؛ فالمرفوع «زيدٌ» مرفوع عنده ليس بـ: «كان» وحْدها، كما يرى البصريّون، ولا بالمشتقّ: «قائمًا» وحْده، كما يرى الكسائيّ وجمهور الكوفيّين، وإنّما هو مرفوع عنده بـ: «كان» و «قائمًا» معًا.

10- علّة انتصاب خبر «كان»

اتفق النحاة على أنّ خبر «كان» في نحو: «كان الجوّ معتدلًا»، منصوب بـ: «كان»، واختلفوا في علّة نصبه على ثلاثة أوجه، هي[131]:

(أ) مذهب البصريّين الذين يرون أنّه نُصب على التشبيه بالمفعول به.

(ب) مذهب الكوفيّين - ما عدا الفرّاء - الذين ذهبوا إلى أنّه قد انتصب نصْب الحال، واحتجّوا لذلك بأنّ الفعل: «كان» غير متعدّ، ولذلك يجب أنْ يكون خبرها منصوبًا نصب الحال لا نصب المفعول به؛ لأنّه ليس في كلامهم فعلٌ ينصب مفعولًا هو الفاعل في المعنى إلّا الحال، فكان حمله عليه أَوْلى[132].

(ج) مذهب الفرّاء، الذي يرىٰ أنّه نصب علىٰ التشبيه بالحال.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ الأنباري قد حصر الخلاف في هذه المسألة في وجهتي نظر ثنتين، هما: وجهة نظر البصريّين، ووجهة نظر الكوفيّين، ولم يفصّل[133]. والصحيح هو ما أثبتناه.

11- رافع اسم «كان»

اختُلف في رافع اسم «كان» علىٰ ثلاثة أوجه، هي[134]:

(أ) مذهب البصريّين أنّه مرفوع بها؛ لأنّها أشبهت عندهم الفعل الصحيح، نحو: «كَتَبَ»، فعمِلت عمله.

(ب) مذهب الكوفيّين - ما عدا الفرّاء - أنّه باقٍ علىٰ رفعه الذي كان عليه في الابتداء.

(ج) مذهب الفرّاء الذي يرىٰ أنّه إنّما ارتفع لشبهه بالفاعل.

12 - حكم المستثنىٰ من حيث الخروج وعدمه:

اختُلف في حكم المستثنىٰ في نحو: «نجح الطلاب إلّا زيدًا»، أهو خارج من المستثنىٰ منه، ومن حكمه أم لا؟

هناك ثلاثة أقوال[135] هي:

الأوّل: يمثل وجهة نظر سيبويه والبصريّين، الذين يرون أنّ المستثنىٰ لا يندرج في المستثنىٰ منه ولا في حكمه.

والثاني: يمثل وجهة نظر الكسائيّ، الذي يرىٰ أنّ المستثنىٰ لا يندرج في المستثنىٰ منه، ولكنه ليس خارجًا من حكمه، وإنّما هو مسكوت عنه، فإذا قلنا:

قام القوم إلّا زيدًا، كان ذلك إخبارًا عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد نفسه يحتمل أنّه قام، وأنّه لم يقم.

وما ذهب إليه الكسائيّ، هو الذي عليه المذهب الحنفيّ، الذي لا يرىٰ في الاستثناء من الموجب نفيًا، ولا من المنفي إثباتًا. وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: 30-31]، قالوا: فلولا أنّه يمكن أنْ يكون قد سجد، وألّا يكون سجد، لم يكن لقوله تعالىٰ: ﴿أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ فائدة[136].

والثالث: هو رأي الفرّاء الذي يرىٰ أنّ المستثنىٰ غير خارج من المستثنىٰ منه، وإنّما المُخرَج هو وصف «زيدٍ» فقط؛ فـ: «إلّا» أخرجت وصف «زيد» من وصف القوم؛ لأنّ القوم موجب لهم القيام، وزيد منفي عنه القيام.

ثانيًا- المسائل الصرفية:

1- حذف إحدىٰ التاءين في بداية: «تتفعّل وتتفاعل».

نظرًا إلىٰ ثقل تتابع الأمثال في بنائي: «تتفعّل» و«تتفاعل». تعمد العربية إلىٰ التخفف من ذلك بحذف إحدىٰ التاءين، فيتحوّلان بذلك إلىٰ «تَفَعَّلَ» و«تفاعل»؛ ذلك أنّ الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإنْ كانت كلّها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة؛ إذْ مجرّد التوالي مكروه حتّىٰ في غير المكروهات، فكلّ كثير مستثقل وإنْ خفّ، وكلّ كثير عدوّ للطبيعة[137]، ومن هنا قال بروكلمان (1868-1956م): «إذا توالىٰ مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جدًّا، الواحد بعد الآخر في أوّل الكلمة، فإنّه يُكتفىٰ بواحد منهما بسبب الارتباط الذهني بينهما»[138]، وقال في موضع آخر: «وفي العربيّة، يُحذف أحد

المقطعين في الأصوات الأسنانيّة، عند الْتقاء حرف المضارعة: «التاء» مع تاء الوزنين: تفَعَّل وتفاعل، مثل: تتقاتلون ← تقاتلون ...»[139].

وقد اختُلف في أيّ التاءين هي المحذوفة. وقد حصر الأنباريّ الخلاف في وجهتي نظر ثنتين؛ هما وجهة نظر الكوفيّين، ووجهة نظر البصريّين[140]. والصحيح أنّ هناك ثلاث وجهات نظر لا ثنتين، وهي:

(أ) وجهة نظر جمهور الكوفيّين الذين يرون أنّ المحذوفة هي التاء الأولى[141]، أي الزائدة للدلالة على المضارعة، معوّلين في ذلك على حجج منطقيّة لا لغويّة، قِوامها قوّة الحرف الأصلي، وضعف الزائد، فكان أنْ أفتوا بحذف التاء الأولى الزائدة؛ لأنّ حذف الزائد أَوْلى من حذف الأصليّ، فلما كان لابدّ من حذف إحدى التاءين، كان حذف الأضعف أَوْلى من حذف الأقوى[142].

(ب) وجهة نظر البصريّين الذين ذهبوا إلى أنّ التاء المحذوفة هي الثانية، لا الأولى، معوّلين في ذلك على أسس وظيفيّة، قوامها أنّ الزائدة دخلت لمعنىً، هو الدلالة على المضارعة، والأصلية لم تدخل لإفادة معنىً، وحذف ما لم يدخل لمعنىً، أولى من حذف ما دخل لمعنىً»[143].

كما أنّهم عوّلوا في حِجاجهم هذا على أسس منطقيّة أيضًا، قوامها هو ضعف التاء الثانية. وعلامة ضعفها أنّها «هي التي تسكّن وتدغم في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَأَتْهُمْ﴾ و ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾. وهي التي يُفعل بها ذلك في ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾. فكما اعتلت هنا، كذلك تحذف هناك»[144]. وواضح أنّ تعليل البصريين لحذف التاء يبدأ وظيفيًّا، وينتهي منطقيًّا.

(ج) رأي الفرّاء، الذي ذهب إلى أنّ التاء المحذوفة، هي إحداهما دون تحديد، فقد تكون هي الأولى، وقد تكون الثانية، يقول في ذلك: «وكلّ موضع اجتمع فيه تاءان، جاز فيه إضمار إحداهما»[145].

ولا شكّ في أنّ رأي الفراء هذا هو أصحّ الآراء وأقربها إلى الصواب، نظرًا إلى أنّه لا يتأتّى لنا ألبتّة القطْعُ بأنّ التاء المحذوفة هي الأولى أو الثانية إلّا بوحي من السماء، ذلك أنّ حركة التاءين واحدة. والعلل التي اعتمدوا عليها علل منطقيّة لا لغويّة.

2- مدّ المقصور للضرورة:

اختُلف في جواز مدّ المقصور عند الضرورة على ثلاثة أوجه، هي[146]:

(أ) المنع مطلقًا، وعليه جمهور البصريين؛ لأنّ مدّ المقصور فيه ثقل بزيادة حرف، وليس فيه ردّ إلى أصل[147] فيغتفر فيه ذلك.

(ب) الجواز مطلقًا، وعليه جمهور الكوفيين. وقد احتجوا لجوازه بالسماع والقياس؛ فأمّا السماع فاحتجّوا له بقوله[148]:

قد علمت أخت بني السَّعلاء
وعلمت ذاك مع الجراء
أنْ نعم مأكولًا على الخَواء
يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء

حيث مدّ كلًّا من: السعلى، والخوى، واللها، وهي ثلاثتها مقصورة. واحتجّوا بشواهد أخرى، منها قول طرفة[149]:

يا حُسْنَها في الرضاءِ والغضب

فمدّ الرضا، وهو مقصور.

وأكثر من ذلك، فقد احتجّوا أيضًا بما ورد عنهم من مدّ المقصور في حال السَّعة، لا الضرورة، أي في النثر، وذلك في قراءة طلحة بن مصرّف (ت112هـ): ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: 43][150]. فمدّ: السنا، وهو مقصور.

وأمّا القياس فاحتجّوا قائلين: إنّه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في: الحوىٰ والسعلىٰ واللهاء، وبين زيادتها قبل الآخر في: منتزح ← منتزاح، وكلكل ← كلكال، وعقرب ← عقراب .... فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهها، فكذلك لا تُستنكر زيادتها قبل آخر المقصور[151].

(ج) التوسط بين الرأيين السابقين، فلا المنع مطلقًا، ولا الجواز مطلقًا، بل الجواز مقيّدًا، أو مشروطًا.

وهذا هو الذي عليه الفرّاء؛ فقد أجاز مدّ كلّ مقصور لا يخرجه المدّ إلىٰ ما ليس في أبنية العرب[152]، فلا يجوز عنده مدّ نحو: سَكْرىٰ وغَضبىٰ؛ لأنّ مذكرهما هو: سكران وغضبان، وهما يوجبان قصر مؤنّثهما[153]، كما لا يجيز مدّ نحو: مَوْلىٰ ومَرْمىٰ؛ لعدم وجود بناء «مَفْعال» بفتح الميم، ولكنّه يجيز - في المقابل - مدّ نحو: الرّحا والعصا؛ لأنّ مثلهما في الأسماء موجود، ألا وهو: العطاء والسماء، وكذلك يجوز عنده مدّ نحو: مِقْلىٰ، ولِحىٰ، بكسر الميم واللام، فيقال: مِقْلاء، ولِحاء، لوجود: مِفتاح، وجبال...[154].

3- حقيقة المفردة «كِلا»:

المعروف من أمر هذه الكلمة بين الناس، أنّها اسم، قال صاحب الكليّات: «وكِلا» اسم مفرد معرفة، يؤكّد به مذكران معرفتان. و «كلتا» اسم مفرد معرفة، يؤكّد به مؤنّثان معرفتان[155]. هذا هو المعروف فيهما، والمشهور من أمرهما. ولكنْ جاء في بعض المراجع أنّ للفرّاء رأيًا آخر فيهما؛ قال الزُّبيدي (ت379هـ): «وقال الفرّاء: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل؛ فلا أقول إنّها اسم؛ لأنّها حَشْو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيّرها في المكنىٰ والظاهر؛ لأنّي أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين،

ومررت بكلا الزيدين، وكلّمني كلا الزيدين، فلا تتغيّر. وأقول في المكنىٰ: رأيت كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليّ كلاهما، فأشبهت الفعل؛ لأنّي أقول: قضىٰ زيد ما عليه، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحقّ، فتصير الألف ياءً مع المكنىٰ»[156].

وبالرجوع إلىٰ كتاب «معاني القرآن» للفرّاء، لم نجد شيئًا من هذا الكلام، وإنّما وجدناه يقول: «كلتا» ثنتان لا يفرد واحدتهما، وأصله «كلّ»[157].

وقال في لسان العرب: «وقال الفرّاء: هو مثنىٰ مأخوذ من «كلّ» فخفّفت اللام، وزِيدت الألف للتثنية، وكذلك كلتا»[158].

وبعد، فهذه مجموعة المسائل النحويّة والصرفيّة التي قُدّر لنا الوقوف عليها، والتي وجدنا الفرّاء يتّخذ فيها موقفًا وسطًا بين الآراء المتضاربة، ولعلّ هناك مسائل أخرىٰ مماثلة تنتظر من يبرزها ويعالجها. ونعتقد أنّ النزعة الوسطيّة لدىٰ الفرّاء في هذه المسائل، كانت النتيجة المباشرة لتحكيم النظرة الوصفيّة إلىٰ حدّ ما في معالجته للقضايا اللغويّة، والتي خلّصته بدورها من آفة التقدير، وإشكالات التأويل.

*

الهـوامش

(1) معجم الأدباء 13/20.
(2) طبقات النحويّين واللغويّين، ص131.
(3) المرجع السابق، ص127.
(4) المرجع السابق، ص131، وانظر: وفيات الأعيان 176/6.
(5) المدارس النحويّة (ضيف)، ص196.
(6) مدرسة الكوفة، ص127.
(7) عناصر يونانيّة في الفكر اللغويّ العربيّ، ص188.
(8) معجم الأدباء، 13/20.
(9) طبقات النحويّين واللغويّين، ص132.
(10) معجم الأدباء 11/20-12.
(11) مراتب النحويّين، ص139، وانظر: إنباه الرواة 14/4.
(12) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(13) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم 23.
(14) الأصول في النحو 64/2، وانظر: الكليّات، ص609.
(15) المرجع السابق 65/2.
(16) مختصر في شواذّ القرآن، ص120، وانظر: البحر المحيط 239/7.
(17) معاني القرآن (الفرّاء) 311/1، وشرح السيرافي 482/2، والكشّاف 272/3، والإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (23)، وشرح الكافية 355/4، والبحر المحيط 239/7.
(18) إعراب القرآن (النحّاس) 323/3.
(19) مجالس ثعلب، 262/1.
(20) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(21) إنباه الرواه 176/1.
(22) المرجع السابق 179/1.
(23) المرجع السابق 174/1، وانظر: طبقات النحويّين واللغويّين، ص141، 143.
(24) شرح السيرافي 482/2، وانظر: الكشّاف 272/3 والإنصاف، مسألة (23)، وشرح الكافية 354/4.
(25) الكشّاف 272/3، وانظر: الإنصاف مسألة (23)، وشرح الكافية 354/4، والبحر المحيط 239/7، والدرّ المصون 425/5.
(26) شرح التسهيل 61/1.
(27) البحر المحيط 354/8.

(28) شرح قصيدة «بانت سعاد»، ص99.
(29) إعراب القرآن (النحّاس) 323/3، وانظر: الإنصاف، مسألة (23).
(30) الأصول في النحو 40/2.
(31) شرح الكافية 354/4.
(32) إعراب القرآن (النحّاس) 323/3.
(33) الجامع لأحكام القرآن 232/14.
(34) الإنصاف، مسألة (23).
(35) الكتاب 155/2، وانظر: الإنصاف، مسألة (23).
(36) مجالس ثعلب 262/1.
(37) الإنصاف، مسألة (23)، وانظر: شرح التسهيل 51/2.
(38) الإيضاح في شرح المفصّل 168/1.
(39) الإنصاف، مسألة (23).
(40) شرح السيرافي 482/2، وانظر: المرجع السابق.
(41) شرح الكافية 355/4.
(42) معاني القرآن (الفراء) 310/1-311.
(43) المرجع السابق 311/1.
(44) شرح الكافية 355/4.
(45) مجالس ثعلب 62/1، وانظر: شرح السيرافي 482/2، وشرح الكافية 355/4.
(46) الإنصاف، مسألة (23)، وانظر: شرح المفصّل 77/1، وشرح الكافية 204/1.
(47) الإنصاف، مسألة رقم (13).
(48) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(49) تذكرة النحاة، ص361.
(50) الإنصاف مسألة رقم (13)، وانظر: شرح المفصّل 77/1، وشرح الكافية 204/1.
(51) الكتاب 67/1، وانظر: تذكرة النحاة، ص346.
(52) شرح الكافية 204/1-205.
(53) الإنصاف، مسألة رقم (13).
(54) شرح جمل الزجاجي 613/1.
(55) الإنصاف، مسألة رقم (12)، وانظر: شرح المفصل 77/1، وشرح الكافية 204/1-205.
(56) قضايا نحويّة، ص172.
(57) شرح التسهيل 167/2.
(58) شرح الكافية 205/1.

(59) شرح المفصّل 77/1.
(60) شرح جمل الزجاجي 617/1
(61) شرح السيرافي 362/1، وانظر: شرح المفصّل 77/1، وشرح الكافية 355/1.
(62) شرح جمل الزجاجي 618/1.
(63) شرح السيرافي 362/1، وانظر: شرح المفصّل 77/1 ، وشرح الكافية 355/1.
(64) الردّ على النحاة، ص87.
(65) شرح جمل الزجاجي 620/1، وانظر: شرح التسهيل 127/1 .
(66) شرح جمل الزجاجي 615/1، وانظر: شرح التسهيل 167/2.
(67) شرح التسهيل 127/1.
(68) شرح الأشموني 41/2.
(69) شرح جمل الزجاجي 618/1.
(70) شرح السيرافي 362/1.
(71) المسائل الحلبيّات، ص239.
(72) شرح المفصّل 77/1.
(73) شرح الكافية 306/1.
(74) المقتصد في شرح الإيضاح 337/1.
(75) شرح قطر الندى، ص183-184.
(76) الردّ على النحاة، ص87.
(77) إحياء النحو، ص53،54.
(78) المرجع السابق، ص55.
(79) المرجع السابق، ص56.
(80) شرح السيرافي 363/1، وانظر: المسائل الحلبيّات، ص238، وشرح المفصّل 77/1، وشرح التسهيل 166/2، وشرح الكافية 206/1، وتذكرة النحاة، ص343.
(81) شرح السيرافي 362/1.
(82) الكتاب 77/1.
(83) تذكرة النحاة، ص345.
(84) تذكرة النحاة، ص343.
(85) هكذا وردت في النص، ولا معنى لها. ولعلّ الصواب هو: قول الناس فيه.
(86) المسائل الحلبيّات، ص238
(87) تذكرة النحاة، ص343
(88) شرح السيرافي 363/1، وانظر: شرح المفصّل 77/1.

(89) شرح الكافية 206/1.
(90) المسائل الحلبيّات، ص239.
(91) شرح التسهيل 166/2.
(92) دراسات وتعليقات في اللّغة، ص143.
(93) قضايا نحويّة، ص171.
(94) الإيضاح في شرح المفصّل 163/1، وانظر: تذكرة النحاة، ص344.
(95) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(96) تذكرة النحاة، ص344.
(97) المرجع السابق، ص345.
(98) شرح التسهيل 174/2، وانظر: شرح الكافية 206/1.
(99) المسائل البصريّات 722/1.
(100) مغني اللبيب، ص448-449، وانظر: البحر المحيط 173/1، وارتشاف الضَّرَب 1320/3.
(101) معاني القرآن (الفرّاء) 333/2.
(102) مغني اللبيب، ص460.
(103) المرجع السابق، ص449.
(104)مغني اللبيب، ص460.
(105) المرجع السابق، ص449 .
(106) شرح جمل الزجّاجي 422/1.
(107) شرح الكافية 64/1، وانظر: التصريح على التوضيح 309/1، وهمع الهوامع 7/3.
(108) المرجع السابق 63/1، وانظر: التصريح على التوضيح 309/1، وهمع الهوامع 7/3.
(109) التصريح على التوضيح 309/1.
(110) شرح الكافية، 63/1.
(111) المرجع السابق، الموضع نفسه، وانظر: التصريح على التوضيح 309/1، وهمع الهوامع 7/3.
(112) التصريح على التوضيح 309/1.
(113) شرح الكافية 63/1.
(114) شرح السيرافي 209/3، وانظر: شرح المفصل 17/8، وارتشاف الضرب 1752/4، والجنى الداني، ص498.
(115) شرح السيرافي 210/3.
(116) معاني القرآن (الفرّاء) 137/1.
(117) شرح السيرافي 208/3.
(118) شرح المفصّل 17/8.

(119) شرح السيرافي 99/3، وانظر: شرح المفصّل 85/2، وشرح الكافية 153/2، وارتشاف الضرب 1532/3-1533، والجنى الداني، ص513-514.
(120) الكتاب 349/2.
(121) شرح الكافية 124/2.
(122) شرح السيرافي 99/3، وانظر: شرح المفصّل 85/2، وشرح الكافية 123/2-124.
(123) الهامش السابق.
(124) المساعد على تسهيل الفوائد 159/3.
(125) شرح التسهيل 84/4، وانظر: المرجع السابق.
(126) خزانة الأدب 44/9-45.
(127) المساعد 159/3، وانظر: البحر المحيط 1878/4.
(128) ارتشاف الضرب 955/2، وانظر: همع الهوامع 242/1.
(129) ارتشاف الضرب 1168/3، 948/2.
(130) همع الهوامع 87/2.
(131) ارتشاف الضرب 1146/3، وانظر: همع الهوامع 64/2.
(132) الإنصاف مسألة رقم (119).
(133) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(134) ارتشاف الضرب 1146/3، وانظر: همع الهوامع 64/2.
(135) ارتشاف الضرب 1497/3.
(136) الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص549.
(137) شرح الشافية 18/2.
(138) فقه اللغات الساميّة، ص79.
(139) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(140) الإنصاف، مسألة (93).
(141) شرح السيرافي 450/5، وانظر: المرجع السابق.
(142) الإنصاف، مسألة رقم (93).
(143) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(144) الكتاب 476/4، وانظر: شرح السيرافي 450/5.
(145) معاني القرآن (الفرّاء) 284/1.
(146) شرح الأشموني 80/4، وانظر: ضرورة الشعر، ص94، وضرائر الشعر، ص38-41، وارتشاف الضرب 517/2.
(147) ضرورة الشعر، ص99.

(148) المرجع السابق، ص98، وانظر: ضرائر الشعر، ص39.
(149) ضرائر الشعر، ص39.
(150) المرجع السابق، ص40، وانظر: البحر المحيط، 427/6.
(151) المرجع السابق، ص41.
(152) شرح الأشموني 80/4.
(153) ضرورة الشعر، ص94، وانظر: شرح الأشموني، 80/4.
(154) المرجع السابق، الموضع السابق.
(155) الكليّات، ص753.
(156) طبقات النحويّين واللغويّين، ص133.
(157) معاني القرآن (الفرّاء) 142/2.
(158) لسان العرب (كلا).

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد المجامع العربية

المصادر والمراجع

1- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، القاهرة، د.ت.

2- الأشموني، علي بن محمّد، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك (على هامش حاشية الصبّان). المكتبة التجارية الكبرى، ط1، القاهرة، 1947م.

3- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط3، القاهرة، 1955م.

4- بروكلمان، كارل، فقه اللّغات الساميّة، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ط1، الرياض، 1977م.

5- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، القاهرة، 1979م

6- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليّات، تصحيح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1992م.

7- ثعلب، أبو العبّاس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1960م.

8- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1982م.

9- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982م.

10- أبو حيّان، أثير الدين، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م.

- البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2001م.

- تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسّسة الرسالة، ط1، بيروت، 1986م.

11- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، مختصر في شواذّ القرآن، تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة، د.ت.

12- ابن خلّكان، أبو العبّاس، شمس الدين أحمد بن محمّد، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1973م.

13- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، شرح وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط1، بنغازي، 1978م.

14- الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1973م.
15- الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق التنزيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1977م.
16- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م.
17- السمين الحلبي، شهاب الدين يوسف بن محمد، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وزملائه، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1994م.
18- سيبويه، أبو بشر، عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، والهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 1966-1975م.
19- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2008م.
- ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1985م.
20- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت، 1975م.
21- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1972م.
22- أبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
23- عبد التواب، رمضان، دراسات وتعليقات في اللّغة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1994م.
24- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينيّة، بغداد، 1982م
- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، بيروت، 1980م.
25- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، ط1، دمشق، 1982م.
26- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل البصريّات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط1، القاهرة، 1985م.
- المسائل الحلبيّات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنار، بيروت، 1987م.
27- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1980م.

28- فيرستيغ، كيس، عناصر يونانيّة في الفكر اللّغوي العربيّ، ترجمة: محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، ط2، اربد، 2003م.
29- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982.
30- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، ط1، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، 1986م.
31- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1990م.
32- المخزومي، مهدي، قضايا نحوية، المجتمع الثقافي، أبو ظبي، 2003م.
- مدرسة الكوفة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، القاهرة، 1958م.
33- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1976م.
34- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، ط2، القاهرة، 1992م
35- ابن مضاء القرطبي، أبو العبّاس، أحمد بن عبد الرحمن، الردّ على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، القاهرة، 1979م.
36- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط2، بيروت، 1997م.
37- النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، ط2، بيروت، 1985م.
38- ابن هشام، أبو محمد، عبد الله بن يوسف، شرح قصيدة «بانت سعاد»، ضبط وفهرسة: محمّد الصبّاح، المكتب العالمي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996م
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، ط11، القاهرة، 1963م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، وعلي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1969م.
39- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1980م.
40- ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن علي، شرح المفصّل، مكتبة المتنبي، القاهرة، وعالم الكتب، بيروت، د.ت.

● ○ ●